(23-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية

الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيليةبين الواقع والتوقعات

"كان الشرخ الذي احدثته اتفاقية اعلان المبادىء.. واتفاقية الاعتراف المتبادل عميقاً سواء داخل اطر منظمة التحرير.. او اطر حركة فتح، إلى ان جاء ذلك الاحتفال الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق في البيت الابيض في 13/9/1993 فقد كان لذلك العرض الرسمي دوره في دفع الجماهير بصورة حاشدة إلى تأييد الاتفاق دون معرفة حقيقة النصوص او الشروط. فقد ظهرت صورة الاخ ابو عمار في البيت الابيض والاعلام الفلسطينية، التي لم تعد محظورة كما كانت، وكأنها بداية حقيقية للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. هكذا رآها الناس "الفلسطينيون" تماما كما رأتها المعارضة الاسرائيلية التي حشدت كل طاقاتها وامكانياتها لتعارض الاتفاق وتعمل على اسقاطه. (1)

كان واقع الاتفاقيات يعبر عن الخلل في ميزان القوى الذي فرض على الجانب الفلسطيني القبول باتفاق (لا توجد أية ضمانة لامكانية تنفيذه. ناهيك عن بذور فشله التي يحملها في داخله والتي كانت المستوطنات ابرز معالمها).(2 لقد كانت سياسة الغموض في صياغة النصوص مدخلاً للخداع الذاتي، وتعبيراً عن حسن النوايا من جانب واحد. وعلى الرغم من الاجحاف الذي اكتظ به اتفاق اعلان المبادىء. الا ان اعتماده رسمياً من المجلس المركزي وتشكيل السلطة الوطنية على اساسه جعل الكثيرين منا، ومنهم كاتب هذا البحث، يندفعون للعمل من اجل تطوير واقع الاتفاقيات وسلبياتها، من اجل فرض نتائج تتجاوز درء المفاسد إلى جلب المنافع. وقد كانت الدعوة إلى قراءة فلسطينية للاتفاق لتأكيد ماهية الايجابيات وتطويرها من خلال الممارسة العملية هي التي جعلتنا نضع دراسة لواقع الاتفاقية التي اعتُبرت مجازفة تاريخية، ولتوقعات النتائج اذا ما تم الاحتياط من خلال اطواق سلامة وطنية وقومية ودولية.

لقد بدأت خيبة الامل عندما اكتشفنا منذ البداية ان حسن النوايا الفلسطينية لم يكن في مكانه. حيث بدأت حكومة رابين وبيريز تتشدق بالسلام دون الدفع الحقيقي للمسيرة بنفس الزخم، مما جعل تلك الفترة التي فاوض بها حزب العمل اقرب إلى شعار "السلام بلا مسيرة".

وجاءت نتيجة الخطأ الذي لم يُحسب له حساب في صياغة الاتفاقيات، وهو امكانية حدوث التغير في الاستراتيجية في الحكم داخل الكيان الصهيوني. لقد تم تغليف مسيرة السلام في ظل حزب العمل تحت عنوان الشرق الاوسط الجديد. ومع وصول نتنياهو وحزب الليكود، كان الانقلاب على هذه الاستراتيجية، والدفع نحو الكيان الصهيوني الجديد. وهي مرحلة فرضت على الجانب الفلسطيني التمسك بالسلام وبالمسيرة لتحقيق تنفيذ الاستحقاقات التي تضمن تراكم الايجابيات التي تطور الامر الواقع نحو السلام المنشود. ولكن الجانب الاسرائيلي كان في واد آخر بعيداً عن الاستعداد لتنفيذ تعهدات الحكومة السابقة، التي يتهمها بالتفريط بأرض اسرائيل الكبرى. ولم يستطع مفهوم العلاقات الدولية واحترام توقيعات الحكومات السابقة من قبل الحكومات اللاحقة ان يفرض نفسه على نتنياهو بشكل مبدئي. وترشيده إلى الخلاص من هذا المأزق عبر انتهاج سياسة الادارة بالازمات. فقد اعلن عن تمسكه بمسيرة السلام، واستعداده للالتزام، وقام في نفس الوقت بارتكاب كل انواع الاستفزازات التي

جعلت مرحلة حكمه مجرد "مسيرة بلا سلام".. ظلت مسيرة ليس لا نه ارادها. ولكن لان الجانب الفلسطيني تمسك بها دون ان يندفع في المواجهة التي اثبتت فعالياتها خلال هبة الاقصى.. لقد فرضت تلك المواجهة على امريكا ان تتدخل ليس لحماية السلام ومسيرته، وانما لضمان الاستقرار الذي شكل ضرورة لسياسية الولايات المتحدة في المنطقة. ومن هنا كانت امريكا، التي تلعب دور الراعي الاول والاخير لعملية السلام التي تخدم الاستقرار (مجرد الاستقرار). ولهذا تحولت الاتفاقيات في ظل ضمانات وهمية من الادارة الامريكية إلى حالة "سلام بلا سلام".

ونهاية المرحلة الانتقالية والاتفاق، في الرابع من ايار، تقتضي الدخول في مرحلة جديدة.. مرحلة تصبح مرجعيتها قرارات الشرعية الدولية وهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن، حتى تشكل اطواق السلامة الوطنية والقومية والدولية، التي تمزقت تحت اقدام مرجعية اوسلو واتفاقياتها، الضمان الحقيقي لتطلعات المستقبل لتحقق السلام عبر مسيرة السلام.

لم يحظ المشهد التاريخي عند توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا في القاهرة بتاريخ 4/5/1994 بنفس حالة التفاؤل التي حظي بها التوقيع على اتفاق اوسلو في واشنطن في 13/4/1993 وعلى الرغم من الموقف المتصلب للاخ ابو عمار تجاه التوقيع على الخرائط، فقد ظهر بشكل واضح امام العالم ان هناك خلافات حادة في جوهر الاتفاقيات، وان ما في النفوس غير ما في النصوص. لم يكن هناك أية اشارات او حديث عن الدولة الفلسطينية وعن تجسيدها. كان التطلع إلى الدخول إلى غزة واريحا هو الموضوع الآسر لا ذهان كل المنخرطين في العملية لفرض آليتها وديناميكيتها التي ستعطي على ارض الواقع تباشير المستقبل الفلسطيني.

لقد كان لدخول الاخ ابو عمار قطاع غزة في مطلع تموز 1994 بهجة اعطت زخما جديدا لعملية السلام.. وكان الاستقبال الجماهيري الحاشد الذي قوبل به الاخ ابو عمار في غزة وفي اريحا ما يعطي الانطباع ان مسيرة السلام ستفرض نفسها اذا حسنت النوايا من جهة الاسرائيليين، واذا حسن الاداء من جهة الفلسطينيين.

ومن سوء الحظ ان ما حصل هو عكس المطلوب. فقد ثبت بالممارسة العملية ان ادوات المخابرات الاسرائيلية كانت تسعى الى تخريب العملية ووضع وزر ذلك ومسؤوليته على الجانب الفلسطيني، وذلك عبر محاولة اشعال الحرب الاهلية والاقتتال الداخلي.. كان الرفض الاسرائيلي لعملية السلام قد عبر عن موقفه مبكراً من خلال جريمة القتل الجماعي في الحرم الابراهيمي، والذي تجاوز المجرم جولدشتياين ليطال كافة الاجهزة العسكرية التي ساهمت في مضاعفة اعداد الضحايا، وحسمت السيطرة الفعلية للمستوطنين على معظم الخليل، بما فيها الحرم الابراهيمي. اما الرفض الفلسطيني لعملية السلام والمتمثل في حركة حماس فقد وقع مع السلطة الفلسطينية في الشرك الذي نصبه عملاء المخابرات الاسرائيلية يوم الجمعة 19/11/94 في جامع فلسطين.. وكان لحركة فتح في قطاع غزة دورها الحاسم في حماية السلطة ووقف حماس عند حدها والسعي نحو الحوار الذي يصون الدم الفلسطيني. ويحافظ على وحدانية السلطة وسيادة القانون من جهة، وحرية التعبير والتعددية السياسية من جهة اخرى.

لم تركز اتفاقية اعلان المبادىء على مرجعية محددة ذات صفة المبدئية والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وانما اعتمدت على قضايا اجرائية للتنفيذ حسب اطار زمني.. وهو الامر الذي يعطي لميزان القوى دوره الحاسم في فرض واقعه.. فالمرجعية المحددة التي طرحها ميزان القوى هي قرارات مجلس الامن 242،338 : دون الالتزام باي من قرارات الشرعية الاخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. وحيث ان الغموض يكمن في تفسير هذين القرارين. فقد حرص الاسرائيليون على ان تتضمن نصوص الاتفاقيات ما يعطيهم الحق في التفسير الذي يلبي اطماعهم. ولذلك نصت اتفاقية المرحلة الانتقالية المادة 31 بند 6 على انه (لن يعتبر أي من الطرفين بحكم دخوله في هذه الاتفاقية على انه تخلى او تنازل عن حقوقه

الثابتة او مطالبه او مواقفه))(3 كما نصت المادة 31 بند 7 على انه (لن يقوم أي طرف بالبدء باي خطوة يمكن ان تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الحل الدائم) (4) وقد اكدت الاتفاقية للمرحلة الانتقالية في ديباجتها ص5 على:

"ان الهدف من المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الاوسط الحالية هو بالاضافة إلى امور اخرى اقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي، بمعنى المجلس المنتخب "المجلس، المجلس الفلسطيني". والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات من تاريخ توقيع اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا في القاهرة بتاريخ 4/5/1994 "من الآن فصاعدا اتفاقية غزة + اريحا" تؤدي إلى حل نهائي على اساس قراري مجلس الامن 242،338، (5)

"ان ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي في هذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وان مفاوضات الوضع النهائي ستبدأ باسرع وقت ممكن ولكن في وقت لا يتعدى 4 ايار 1996 ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الامن 242،338 وان الاتفاقية ستسوي جميع قضايا المرحلة الانتقالية وان لا يكون هنالك قضايا مؤجلة لاجندة مفاوضات الوضع الدائم (6)

لقد شكلت المرحلية مدخلا قبله الطرفان رغم التفارق في النوايا..

فالفلسطيني كان يعتقد انه بدخوله إلى حلبة السلام، وبداية تراكم الاستحقاقات للمرحلة الانتقالية، والتي هي استحقاقات ذات منظور مادي واضح، خاصة الانسحاب الاسرائيلي الذي يؤدي إلى السيطرة على الارض والى عودة مناضلين، هذا التراكم سيخلق وقائع تعزز ثقة الشعب بمشروع السلام.

والاسرائيلي كان يعتقد بانه باقحامه الجانب الفلسطيني المعادي إلى حلبة السلام وتسليمه بعض الارض، وتعويده على السيطرة التي تؤدي إلى انشغاله بقضايا الناس، فانه سيتذوق طعم السلطة وسيصبح حريصاً على ما حققه من انجازات. وبالتالي يصبح استعداده للنكوص وللعودة إلى حالة الصراع اقل بكثير. وهذا يؤمن الارتياح الاسرائيلي من المواجهة مع الانتفاضة، ويساعد على تحقيق الامن المجاني من خلال التزام السلطة بمحاربة الارهاب.

وفي الوقت الذي كان فيه المفاوض الفلسطيني يراكم بصعوبة قضايا التفاصيل الثانوية ضمن جداول المرحلة الانتقالية، كان الجانب الاسرائيلي يراكم قضايا جوهرية تم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي.. لقد كان التراكم الفلسطيني ينحصر في قضايا المرحلة الانتقالية ومنها:

1. اعادة الانتشار.(ليس الانسحاب).
2. المعبر الامن - الممرات - الميناء - المطار - الاقتصاد - الاسرى) الخ.

بينما كان الجانب الاسرائيلي يراكم في القضايا الجوهرية للحل النهائي ومنها:

1. تهويد القدس وتكريسها عاصمة ابدية لدولة اسرائيل من خلال تفريغها من سكانها، والسيطرة على كل شرقيها من خلال اقامة مراكز استيطانية في قلب القدس العربية.
2. تكريس الاستيطان وانتشاره على مدى الاراضي في المنطقة (ج) التي تم تمزيقها بالطرق الالتفافية.
3. كما قام الاسرائيليون من خلال الاستيطان في جبل ابو غنيم ومن خلال خرائط شارون ومردخاي بعملية رسم الحدود من طرف واحد. وفي غمرة الانتخابات الراهنة وحملتها الشرسة بتصاعد الاستيطان لتشمل مناطق من شأنها ان تسد الطرق امام تجسيد الدولة الفلسطينية وتواصلها

الاقليمي.

ولكي نفهم طبيعة الواقع الذي وصلت اليه مسيرة التسوية في وضعها الراهن، ومدى مطابقته للواقع الذي كان منشودا حسب نصوص الاتفاقيات، لا بد من استعراض سريع للمواعيد التي تضمنتها الاتفاقيات باعتبارها تحدد آلية التنفيذ ومدى الالتزام بالتعهدات.

لقد تضمن اتفاق اعلان المبادىء على نوعين من المواعيد. اولهما مواعيد ذات صفة تحديدية وتأسيسية ينطلق منها. وعلى اساسها النوع الثاني، وهو المواعيد الاجرائية التنفيذية. فالمواعيد التحديدية في اعلان المبادىء هي:

1. بعد شهر من التوقيع يدخل الاتفاق حيز التنفيذ. وحيث ان الاتفاق قد تم توقيعه في 13/9/1993. فان الاتفاق يدخل حيز التنفيذ في 13/10/1993، وبهذا يصبح تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ الموعد المحدد للمواعيد المتعلقة بالاتفاق.
2. خلال شهرين من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم الاتفاق حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا. وهذا يعني بتاريخ 13/12/1993 (كحد اقصى).
3. يتم تنفيذ الاتفاق والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا خلال اربعة اشهر من توقيع الاتفاق وهذا يعني بتاريخ 13/4/1994 (كحد اقصى).
4. بعد مدة لا تتجاوز التسعة اشهر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتم اجراء الانتخابات وهذا يعني في موعد اقصاه 13/7/1994.
5. تتم اعادة الانتشار من الضفة الغربية قبل 22 يوما من الانتخابات يعني 21/6/1994.
6. تبدأ الفترة الانتقالية لمدة خمسة سنوات ابتداء من الانسحاب من غزة واريحا.
7. مفاوضات الوضع الدائم ستبدأ في موعد اقصاه بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية 13/4/1997.

من الملاحظ ان المواعيد شملت حدا ادنى وحدا أقصى وهو الامر الذي اعطى لرابين الفرصة للمراوغة والقول بانه لا توجد مواعيد مقدسة، حيث تم تجاوز الحد الاقصى والمواعيد المتعلقة بتوقيع الاتفاق حول الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا في 13/12/1993.

ولكي ياخذ تعطيل المواعيد تبريرات قسرية، دخلت إلى حلبة المفاوضات جريمة الحرم الابراهيمي لتحول بين الوفد الفلسطيني واستمراره في عملية التفاوض، مما يجعل الاحجام الفلسطيني عن استمرار التفاوض سببا في تعطيل المواعيد.

وبعد مراوغة وتأجيل للحد الاقصى لمدة ستة اشهر تم التوقيع في 4/5/1994، واصبح هذا الموعد يشكل ركيزة اساسية محددة للمواعيد كلها، وفي مقدمتها موعد نهاية الاتفاق والمرحلة الانتقالية في 4/5/1999، ولكن المراوغة استمرت في موعد تحديد آخر وهو موعد اجراء الانتخابات الفلسطينية وتنصيب المجلس، حيث يحدد هذا الموعد، الذي حده الاقصى 13/7/1994، موعد اعادة الانتشار من الضفة الغربية الذي يسبق الانتخابات ب 22 يوما. ثم يليه تنصيب المجلس الذي يتم على اساسه تاريخ اجراء الانسحابات الثلاث من المنطقة (ج) خلال ثمانية عشر شهرا على ثلاث مراحل، بحيث لا يبقى تحت الاحتلال سوى الارض ذات العلاقة بقضايا المرحلة النهائية. وهي القدس، والمستوطنات والحدود والمواقع العسكرية المحددة، وهذا يعني ان الانتخابات كانت ستجري في حدها الاقصى في 13/7/1994.

أي ان اعادة الانتشار من مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية كانت ستجري في موعد اقصاه

21/6/1994 وان تنصيب المجلس سيكون في مطلع شهر ايلول 1994.

وعليه فان اعادات الانتشار كان لا بد ان يكون كما يلي:

- المرحلة الاولى في مطلع آذار 1995
- المرحلة الثانية في مطلع ايلول 1995
- المرحلة الثالثة في مطلع آذار 1996

وبهذا تكون السلطة الوطنية قد سيطرت على مساحة تعادل 90 % من مساحة الضفة الغربية، وتكون قد عززت ثقة الشعب الفلسطيني بمسيرة السلام. وعززت قدرته على السيطرة الامنية التي تحول دون أي خروج عن النظام وسيادة القانون.

لقد اعطت المراوغة الاسرائيلية الرسمية من حكومة رابين، إلى جانب تصرفات القوى الاسرائيلية المعارضة لعملية السلام، الفرصة لمعارضي التسوية في الجانب الفلسطيني، وامتداداتهم العربية والاسلامية، ليقوموا بالاعمال التي اعتبرت مبرراً لعدم التنفيذ الدقيق للاتفاقيات. فانقلب الجدول الزمني وتأخر التنفيذ في عهد رابين. ولم يكن بيريز اقل تطرفا في مطالبة الجانب الفلسطيني بالانغماس في الحرب الاهلية. ولقد كشف اللقاء الذي اجراه في اذار 1995 مع مجلة دير شبيجل الالمانية عن الشرط الذي يطالب الاخ ابو عمار بتنفيذه. حيث يقول (يجب عليه ان يبرهن على اهمية الاستمرار بالعملية السلمية. اما اذا خذله ضعفه او ارادته في تلك المهمة. فلماذا نتعب انفسنا ونمشي معه ذلك المشوار. يجب عليه ان يثبت انه القائد ما بين صفوف الفلسطينيين المتشعبه. وعليه ان يثبت مقدرته للتصدي لكل المعارضين، عليه ان يرى ماذا فعل ديفيد "بن غوريون" عام 1948 عندما اضطر لا غراق سفينة محملة بالا سلحة بكامل حمولتها خشية ان تؤول إلى مجموعة لا يرغب لها ان تستولي على ما تحمله. كانت السفينة هي بارجة "التالينا" التي وصلت إلى ميناء تل ابيب في حزيران يونيو 1948). (7)

كان المطلوب من الجانب الفلسطيني ان يقوم بضرب المعارضة الفلسطينية لعملية التسوية في حين كان الجانب الاسرائيلي يتغاضى.. بل ويرعى المعارضة الاسرائيلية وفي مقدمتهم المستوطنين.

تم توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية في 28 ايلول 1995 وجاء اغتيال رابين في الرابع من تشرين ثاني 1995 على يد متطرف يميني، فسارع بيريز في تنفيذ الاتفاق تحت شعار الاحترام لرغبة رابين. وبدأ جدول الاعمال الجديد الذي ابتدأ باعادة الانتشار قبل الانتخابات، ومن ثم تنصب المجلس في السابع من اذار 1996 الذي يشكل تاريخا محددا لاعادات الانتشار الثلاثة التي كان من المقرر ان تتم على التوالي في السابع من ايلول1996، وفي السابع من اذار 1997 لتنتهي في السابع من ايلول 1997 ولكن نجاح نتنياهو في الانتخابات ووصول اليمين إلى السلطة قلب طاولة السلام رأسا على عقب.

الاتفاقيات بين التجميد والالغاء

"مسيرة بلا سلام"

اظهرت نتائج الانتخابات الاسرائيلية في 29/5/1996 وجود غموض في موقف الناخب الاسرائيلي تجاه السلام.. فقد فاز نتنياهو بأغلبية ضئيلة على شمعون بيريز.

كان هناك تعقيدات في زمن حزب العمل. حيث كانت الاستراتيجية هي مبدأ (الارض مقابل السلام)وحلم بيريز ببناء شرق أوسط جديد كما عبر عنه في مذكراته:

(لقد كنا صادقين تماماً في قولنا. اننا لا نرغب ان نحكم الشعب الفلسطيني. لقد ركبنا انا ورابين مخاطرة كبرى احتاجت منا كثيراً من السرية لنجاحها، ولنا كشأن الفلسطينيين مصلحة مباشرة في نجاح الاتفاقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية. ويمكن ان يماثل مصير غزة ما شهدته سنغافورة، من الفقر الى الازدهار في قفزة واحدة.. وضمن نص خطابي امام البرلمان الاوروبي ناشدت بتقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للفلسطينيين وذلك من اجل بناء شرق اوسط جديد). (8)

بالنسبة لنتنياهو كانت النظرة مختلفة.. انه يريد اسرائيل كبرى جديدة وليس نظام شرق اوسط جديد. ولذلك كان يلتزم باستراتيجية مختلفة، استراتيجية لا تقوم على اساس مبادلة الارض بالسلام.

انه يعتبر ان مستقبل اسرائيل يرتكز حول اسرائيل ذاتها بكل موروثاتها الخرافية. شعب الله المختار، ارض الميعاد.. بحيث تظل متميزة في محيط الشرق الاوسط وغير مندمجة به، متمحوره حول ذاتها في وسط معاد لها، والوسيلة الوحيدة للتعاون مع المحيط هي القوة. لقد اسقط نتنياهو من قاموسه كله الارض فاصبح مبدأ الارض مقابل السلام يعني الامن مقابل السلام.

يقول نتنياهو في كتابه "مكان بين الامم":

(يجب ان لا نسمح بأن يكون اتفاق غزة اريحا اولاً سابقة لتسويات اخرى في الضفة الغربية.. والتسويات يجب ان تبقي بيد اسرائيل المسؤولية الامنية دون قيام سيادة عربية في الضفة الغربية، مع تمكين السكان في نفس الوقت من ادارة شؤون حياتهم بانفسهم في اطار حكم ذاتي ... والحكم الذاتي لا يعني دولة على الاطلاق. فهو نوع من نظام داخلي يسمح لاقلية قومية او دينية بادارة شؤونها تحت سيادة شعب آخر). (9)

لقد ربط نتنياهو كل تفاوض في المستقبل بما اسماه (المصالح القومية الحيوية لاسرائيل) التي يحددها في خمس عناصر اساسية:

1. الامن الاستراتيجي: أي قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها في مواجهة أي هجوم يمكن ان تشنه أي من الدول المجاورة. وهو ما يتطلب السيطرة على مناطق استراتيجية تتمثل في الطرق والمنشآت العسكرية في الضفة الغربية، وتدخل كلها ضمن المناطق (ج) حسب اتفاق اوسلو (2). وهذا يعني عدم استعداد الاسرائيليين للانسحاب من مجموع اراضي الضفة الغربية.
2. السيطرة على مصادر المياه باعتبار ان الضفة الغربية تزود اسرائيل بجزء مهم من احتياجاتها من المياه الجوفية، فان اسرائيل ستضع كل العراقيل المنتظرة امام مفاوضات المرحلة النهائية التي تناقش قضية المياه.
3. حق المراقبة الديمغرافية، وذلك عن طريق خلق مناطق عازلة تمنع الاتصال بين الفلسطينيين في الضفة الغربية ومناطق تجمّع الفلسطينيين داخل اسرائيل، وكذلك عن طريق استمرار السيطرة على المعابر الحدودية.
4. وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية مع تعزيز الاستيطان الاسرائيلي فيها.
5. توسيع مفهوم المناطق الامنية لمنع الاتصال الاقليمي العربي الذي يهددنا بانشاء الدولة الفلسطينية). (10)

اصبح واضحاً من خلال الموقف الواضح لنتنياهو انه لا يستطيع رفض الاعتراف بالاتفاقيات

المبرمة، ولكنه سيعمل على نسفها. وقد عبر عن ذلك في اجتماعاته مع الاحزاب اليمينية المتحالفة معه بقوله (اننا نلاقي صعوبات في ادخال تعديلات على اتفاقات الحكم الذاتي لانها تنطوي على التزامات دولية من قبلنا. علينا ان نناور في اطار هذه الاتفاقيات). (11) وقد تمسك نتنياهو منذ البداية باستراتيجية الادارة بالازمات ليفقد آلية تنفيذ الاتفاقيات فعاليتها. وقد ادرك المراقبون والمحللون ان سياسة نتنياهو ستصل بالاتفاقيات الى طريق مسدود. وقد عبر ريتشارد هاس انه "لم يعد هناك أي امل اطلاقاً، وخلال الخمس سنوات المقبلة، في توقيع أي معاهدات جديدة بين الاسرائيليين والعرب، وخاصة الفلسطينيين" واشار الى انه "اذا كان الهدف هو انهاء التفاوض في ايار 1999 فان ذلك اصبح مستبعداً، ليس فقط نتيجة لوصول اليمين الى الحكم في اسرائيل، ولكن على اعتبار ان مواضيع الحل النهائي هي الاكثر صعوبة وهي التي تهم القدس، والدولة الفلسطينية، وحق ملايين فلسطيني الشتات في العودة. ان التفاوض بخصوص هذه القضايا سوف لن يكون معقداً فقط بل مستحيلاً كذلك". (12)

كانت الازمة الاولى التي بدأ فيها نتنياهو ادارته هي اقحام القدس في المعركة، من خلال تأكيده على حق اسرائيل في الاستيطان في كل بقعة. وقد قام بادخال جرافات باستخدام الرافعات الى داخل سور القدس من اجل هدم بيت خاص بالمعاقين في برج اللقلق.. كان التحدي صارخاً واستشاط الشعب غضباً. وجاء نداء الاخ ابو عمار اثناء اجتماعه بالمجلس التشريعي في 28/8/1996 في جلسة خاصة مكرسة للاستيطان ومحاولات تهويد القدس العربية. وقد تضمنت الدعوة الاعلان عن يوم غضب واستنكار للاجراءات الاسرائيلية يشتمل على الاضراب والطلب من العالمين العربي والاسلامي التضامن مع القدس والشعب العربي الفلسطيني. كانت الدعوة تدق ناقوس الخطر وتحذر من وصول العملية السلمية الى حافة الهاوية.

لقد لبت جماهير الشعب النداء بالاضراب والفعاليات والحشد نحو الصلاة في الاقصى على الرغم من كل سدود وعقبات الجيش والشرطة الاسرائيلية. كانت تلك مجرد رسالة لحكومة نتنياهو لتعود عن غيها وعن اللعب بالنار، خاصة نار القدس.

لقد تعامل نتنياهو مع الرسالة على طريقته الخاصة، وضمن استراتيجية الادارة بالازمات، فقفز الى فتح النفق الذي كان يعني لجماهير الشعب العربي والمسلم بأنه انفجار يدمر الاقصى.. وان الاقصى في خطر.. وجاءت دعوة السلطة الوطنية والاخ ابو عمار لتجسيد واستنهاض الجماهير لحماية المقدسات ودعم السلطة الوطنية في مطالبها المحقة بتنفيذ الاتفاقيات نصاً وروحاً. وعندما اشتبكت قوات الاحتلال مع المسيرات الشعبية العزلاء التحمت قوات الامن الوطني بصورة تلقائية الى جانب ابناء الشعب واشتبكت بالنيران مع قوات الاحتلال وقدمت الشهداء دفاعاً عن الشعب وتمسكاً بالحفاظ على مناطق السلطة الوطنية المحررة. وقد خلق هذا الموقف البطولي لقوات الامن الوطني حالة من الوحدة الوطنية المترسخة بين ابناء الشعب وسلطتهم الوطنية.

لقد هزت انتفاضة الاقصى اركان حكومة نتنياهو. وبدا ان سياسة الادارة بالازمات التي انتهجها نتنياهو تواجه ازمة لم يكن نتنياهو يتوقعها، وهي وجود خيارات بديلة عن مجرد التفاوض لدى القيادة الفلسطينية ولدى الشعب الفلسطيني. كان خيار المواجهة يقلق امريكا التي تخشى على المنطقة من انهيار الاستقرار الذي يضر بمصالحها. فبادر الرئيس كلينتون الى دعوة الاخ ابو عمار ونتنياهو والملك حسين والرئيس حسني مبارك الى واشنطن. وقد رفض الرئيس مبارك المشاركة بسبب سياسة التعنت التي كان نتنياهو يمارسها.

درء المفاسد أولى من جلب المنافع

لخص الأخ أبو عمار ما جرى في قمة واشنطن بقوله "درء المفاسد أولى من جلب المنافع". وقد جاء هذا القول عن معرفة دقيقة واعية لما كان يحاك في ظلام الكواليس ضد شعبنا وسلطتنا الوطنية والانتفاضة المتجددة لجماهيرنا والمتلاحمة مع قوات الأمن الوطني بكل فروعها وأجهزتها.

كانت ابسط المنافع هي إلزام حكومة نتنياهو بتطبيق الاتفاقيات نصا وروحا بما يضمن استمرار عملية التسوية بشكل يؤمن تحقيق السلام الذي نصت عليه اتفاقيات اوسلو (1) واوسلو (2). وكان من شأن قمة واشنطن التي دعا اليها الرئيس كلنتون ان تحقق هذا الامر لو حسنت النوايا. ولكن كلنتون نفسه كان يدرك انه عجز ان يفرض على نتنياهو الالتزام بما لا يريد. ولكن الأنكى من ذلك كان محاولة نتنياهو ان يفرض على كلنتون ان يمزق بيديه جوهر الاتفاقيات التي رعاها وشهد عليها. ففي مواجهة النقاط الست التي تمسك بها وفدنا الفلسطيني كأساس لأي بيان مشترك يصدر عن القمة.. تقدم الأمريكان بمسودة بيان ينسف عملية السلام من جذورها. ولكي تتضح المقارنة بين نوايا المنافع ونوايا المفاسد نورد نصوص النقاط الست ومسودة البيان التي صاغها دينس روس. لقد نصت النقاط الست على ما يلي:

1. الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وتنفيذها.
2. إنهاء مظاهر العنف بإزالة أسبابها.
3. إعادة الانتشار في الخليل وفق جدول زمني محدد.
4. استئناف المفاوضات حول الحل النهائي.
5. تنفيذ القضايا العالقة من مواضيع المرحلة الانتقالية وما سبقها.
6. استئناف المفاوضات من خلال لجنة التوجيه.

اما بيان دينس روس فقد نص كما يلي:

(ديباجة:

بدعوة من الرئيس كلنتون لجلالة الملك حسين والرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو تم عقد اجتماع في واشنطن في الأول والثاني من أكتوبر 1996، لا نتزاع فتيل الانفجار على ضوء ألا زمة الفلسطينية الإسرائيلية الناجمة عن عدم الالتزام، مما يقتضي ضرورة العودة الى مسار السلام. ولتحقيق هذا الهدف، فان رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات أعلنا عن كونهما شريكين من اجل السلام. واتفقا على احترام كل منهما للطرف الاخر وعلى اعطاء الوقت اللازم للمفاوضات القادمة. ولتحقيق الاهداف المطلوبة فقد قرر الاسرائيليون والفلسطينيون التأكيد على الامن وتعزيز الثقة المتبادلة على الاسس التالية:

1. أن اساس عملية السلام هو التأكيد على نبذ العنف ليكون واضحا ان جميع الخطوات تتخذ لمنع العنف والارهاب والتحريض، واتفق الطرفان على التنسيق والتعاون الوثيق بحيث يضمن كل منهما الحفاظ على الامن من جانبه دون أي تهديد.
2. على ضوء الاحداث الاخيرة فان الفلسطينيين والاسرائيليين بحاجة ماسة لخطوات عملية وملموسة لا نتزاع فتيل التوتر واعادة وضع الا ستقرار الامني واعادة الثقة والتعاون بين اجهزة الا من

الفلسطينية والاسرائيلية. ولهذا فان عرفات ونتنياهو اتفقا على انشاء لجنة امنية مشتركة ستجتمع في الرابع من اكتوبر لمراجعة الدروس والعبر من الازمة الحالية. ولتطوير اجراءات عملية لمنع تكرار ما حدث بما يضمن اجراءات امنية تشمل مناطق امنية محددة في منطقة عازلة واتخاذ اجراءات لمقاومة الا رهاب ومحاسبة افراد الشرطة الفلسطينية الذين اعتدوا على الجيش الاسرائيلي في هذا المجال وخلال لقاءات واشنطن، تبادل الطرفان افكارهما المحددة للتحقيق في هذه الاحداث، واكدا نيتهما للتوصل الى اتفاق حول الاجراءت الامنية في اقرب وقت مكن.

3. لبناء الثقة بين المجانبين، فان القائدين مع مستشارين كبار سيقومون بتحديد ادوات اتصال مباشرة بينهما تتم بالسرعة والقوة المطلوبة وسيعمل الطرفان على تفعيل لجنة التعاون التي يتم عبرها اللقاء والاتصال لخلق اجواء ايجابية بين الشعبين الفلسطيني والا سرائيلي فيما يتعلق بتصفية الاختراقات والحد منها.

4. مرتبطا بذلك ومن اجل الا من والا ستقرار فان الا سرائيليين والفلسطينيين يتفقان على ضرورة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ورفع الاغلاق الداخلي حال انجاز الظروف الامنية المناسبة وبما انهما اكدا دون تردد التزامهما بعملية السلام وبالاتفاقيات، فان الا سرائيليين والفلسطينيين سيبدأون مفاوضات متواصلة في الرابع من اكتوبر لتنفيذ الاتفاق الانتقالي، وسيتعاملان مع القضايا والالتزامات العالقة مع اعطاء اهتمام اساسي لحل مشكلة الخليل، وسيعمل الطرفان على انجاز ترتيبات ممكنة للانسحاب من الخليل وعلى ضوء الوضع الخاص في المدينة وما نشا من الاحداث الاخيرة فان هناك حاجة لاجراءات خاصة.

5. اذا لم يتفق الطرفان في لجنتي التفاوض خلال 45 يوما، سيتم الحل بين محمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية وديفيد ليفي وزير خارجية اسرائيل، واذا تعذر الاتفاق بينهما يطرح الموضوع على الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو، وسيتم استئناف مفاوضات الحل النهائي في حال الانتهاء واستكمال حل قضية الخليل.

6. ولازالة أي امكانية للصدام حول نفق" حشمونئيم" ستكون هناك مراجعات دورية حول مدى تأثير النفق على بنية اساسات الاماكن الاسلامية المقدسة.

7. من اجل السلام يطلب الزعيمان من جميع دول المنطقة والعالم تأييدها في هذه المبادئ التي تقودنا الى السلام الشامل ويطلبان من جميع الا طراف الملتزمة بعملية السلام المساعدة ويجاد خطة مارشال اقتصادية سياسية والدعم الدبلوماسي اللازم لهذه الاهداف.) (13)

بهذه النصوص الواضح يتبين الفرق بين نوايا السلام ونوايا الاستسلام... نوايا المنافع ونوايا المفاسد.

ولقد جاء التمسك الحازم من جانب الاخ ابو عمار بالسلام سلام الشجعان والرفض القاطع لبيان الاستسلام، فقد رفض مجرد النقاش في البيان وطلب من مرافقيه تحضير الطائرة للرحيل.. وعاش البيت الابيض والادارة الامريكية حالة ارتباك، نتيجة الموقف الفلسطيني المفاجئ.. فيما تعودوا في البيت الابيض ان يقول لهم احد (لا) التي اطلقها الاخ ابو عمار ينطلق صداها في ارض فلسطين المنتفضة وتردد على شفاه جماهير الشعب الشجاع مما جعل الادارة الامريكية تتراجع وتسحب ورقة مشروع البيان.

اما موقف الملك حسين فقد كان متميزا وحصيفا، كما توقعناه في مواجهة مفاسد نتنياهو ومحاولاته دق الاسافين بين الموقف الفلسطيني والاردني.

فقد عبر جلالة الملك عن استيائه من السياسة التدميرية التي ينتهجها نتنياهو حيث قال في القمة:

(ربما يكون الرئيس مبارك لديه حكمة وبعد نظر اكثر مني، وانا كنت اعتقد ان السيد نتنياهو

بحاجة الى بعض الوقت. ولكن ما شاهدته هنا يجعلني قلق على السلام وقلق على نتنياهو وقلق على كل المنطقة من تصرفاته عندما يتحدث عن فتح الاتفاقيات، ما هو شعور السيد نتنياهو اذا جئنا من الاردن او مصر، وقلنا نريد تغيير هذا البند او ذاك. اننا نريد ان نرى التزاما واضحا بتنفيذ الاتفاقيات.. وبدءا بالخليل. ولكن يبدو ان الامور التي ستواجهنا في المنطقة اصعب بكثير مما نتصور). (14)

وقد حسم الاخ ابو عمار الموقف في الجلسة النهائية للقمة بقوله "انا لست هنا لاستجدي ثقة او منه او تنازلا من احد قبل عام ويومين تم توقيع اتفاقية هنا في البيت الابيض، وشهد عليها الرؤساء كلينتون، مبارك، الملك حسين، وروسيا واوروبا.. نحن للمرة الثانية نقول لا نطلب تنازلا من نتنياهو او غيره نطلب فقط تنفيذ الاتفاقيات وتحقيق السلام. اود ان اقول انني ملتزم بانهاء جميع مظاهر العنف بازالة الاسباب التي ادت اليها سواء تهديم المنازل في القدس وقيام أي طرف باجحاف الحل النهائي بشأن القدس والاستيطان وغيرها... ان ازالة الاسباب هي اساس الحل.

ولكن الاسباب لا تزال قائمة، وعلى الرغم من الضغوط التي انصبت على راس نتنياهو فانه لا يزال يمارس هواية الغرور والصلف والمكابرة، الامر الذي يتطلب الاستمرار في ممارسة الضغط الفعال بدءا بالموقف الفلسطيني المتحفز المستعد لكل الاحتمالات مرورا بالموقف العربي والدولي، وصولا الى الضغط المباشر على حكومة نتنياهو من قوى السلام الاسرائيلية ومعارضي حكومة نتنياهو في حزب العمل وميرتس والاحزاب والقوى والجماهير العربية في الاراضي المتحلة عام 1948.

لقد كان واضحاً منذ البداية ان وصول نتنياهو الى سدة الحكم في اسرائيل، بعد ان الزم نفسه في حملته الانتخابية برفض اتفاقيات اوسلو، وبرفض سياسة حزب العمل بتسليم الاراضي للسلطة الفلسطينية، و حق حمل السلاح للشرطة الفلسطينية، واصراره على حقه بملاحقة من يسميهم الارهابيين داخل مناطق السلطة. كل هذا يعني انه سيتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها شأن اسرائيلي داخلي. وان الرؤية الفلسطينية للاتفاقيات المنطلقة نحو الوصول الى حل نهائي وسلام شامل ودائم يفرض الوصول الى تحقيق السيادة الفلسطينية على الاراضي المحررة والاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. هذان الموقفان المتناقضان لا يمكن ان يتلاقيا الا اذا استطاع احدهما تدجين الموقف الاخر باخضاعه لسياسته وفرض ارادته عليه. ولم يتردد نتنياهو من ان يعلن خلال زيارته الاولى لواشنطن انه سيستمر في سياسته وفرض ارادته على الفلسطينيين وعلى العرب، لان هؤلاء، على حد قوله، ليس لهم بديل او خيار غير السلام الاسرائيلي. ولقد كان الرد الفلسطيني صارخاً ومتألقاً باعتماده على اسس وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية بتمسكه بالاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة وبرعاية الولايات المتحدة وروسيا والمجموعة الاوروبية واليابان وكذلك الدول العربية ذات العلاقة المباشرة مصر والاردن. وقد ازداد الموقف الفلسطيني رسوخاً وثباتاً بالانفجار الدموي الذي عبرت عنه الانتفاضة الجماهيرية المتجددة، في المواقف العربية والدولية وبشكل خاص داخل المجتمع الاسرائيلي الذي بدأ يصف سياسة نتنياهو بالرعونة والولدنة السياسية.

كان اختيار نتنياهو لموضوع الخليل من اجل كسر الاتفاقيات مبنياً على سابقة استثناء المدينة من عملية اعادة التموضع الاولى من مدن الضفة الغربية. كما انه اعتمد في موقفه المتعنت والمراوغ على التسهيلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية في المفاوضات حول الخليل لحكومة العمل التي كانت تؤمن بالاتفاقيات. وان التزامه تجاه المستوطنين يفرض عليه سياسة التشدد في الخليل. وقد اضيف الى هذا الموقف بعض المواقف الفلسطينية المتراخية تجاه الخليل، وحتى لا تصبح عقدة معيقة امام منشار السلام الذي من شأنه ان يشق الطريق نحو حل اكثر من خمسة وثلاثين قضية معلقة من قضايا المرحلة الانتقالية، اضافة الى الدخول في قضايا الحل النهائي. وقد بدأت الهمسات تصل الى نتنياهو الذي وظفها، معتقداً ان رئيس السلطة الوطنية الذي تراجع امام اصرار رابين وبيرز على تأجيل الانسحاب من

الخليل سيتراجع امام اصراره على احداث التغيرات في التنفيذ بما يتعلق باغلاق شارع الشهداء والحسبة وقضايا التخطيط والتنظيم واسلحة الشرطة والملاحقة الساخنة. ولكن هذه الهمسات لم تجد عند الاخ ابو عمار اذناً صاغية. فقد رفضها بإباء ومسؤولية وطنية مذكراً بمواقف اهل الخليل انفسهم الذين يفضلون الوضع القائم الذي يناضلون من اجل تغييره على الاتفاق الظالم الذي يكرس شرعية الاستيطان اليهودي في الخليل ويكرس تقسيمها.

ولقد ادركت القيادة الفلسطينية خطورة أي تراجع عن المواقف الثابتة تجاه قضية الخليل فاتخذت قرارها بشأن مواصلة واستمرار المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتنفيذ اعادة التموضع في الخليل حسب جدول زمني. وكذلك استكمال اعادة التموضع من بقية الضفة الغربية في المناطق (ب) وثلث المناطق (ج) حسب الاتفاقيات. اضافة الى تنفيذ المواضيع المتأخرة والعالقة التي تزيد عن خمسة وثلاثين بنداً بجانب مفاوضات المرحلة النهائية، ووقف مصادرة الاراضي وتوسيع وبناء المستوطنات الجديدة واطلاق سراح الاسيرات والمعتقلين. كما اكدت القيادة الفلسطينية على تمسكها الحازم بالاتفاقيات الموقعة ورفضها لكل محاولة لتعديلها وطالبت اسرائيل الاقلاع عن المحاولات لتعديل اتفاق اعادة التموضع في الخليل وغيره والاتفاقيات المبرمة والموقع عليها.

لقد كان واضحاً للقيادة الفلسطينية ان سياسة نتنياهو التعنتية تجاه موضوع الخليل تشكل مفصلاً هاماً في حياته السياسية، فهو اما ان يخرج منها وقد فرض ارادته على الجانب الفلسطيني واثبت للعالم اجمع انه على حق، او ان ينصاع لارادة الحق والعدالة التي تمحورت حول الموقف الفلسطيني المحق، كما عبرت عنه المواقف العربية والدولية، وكذلك داخل المجتمع الاسرائيلي. لقد كان نتنياهو ولا يزال يقود معركة مركبة تهدف الى تحطيم الاجماع الدولي والعربي والفلسطيني والاسرائيلي الذي يعارض سياسته في كسر الاتفاقيات والغائها جوهرياً. فالانصياع الفلسطيني في الخليل، الى جانب انه لا يضمن أي التزام من نتنياهو بتنفيذ أي من القضايا، العالقة، وحتى قضايا الحل النهائي التي ستصبح منتهية بالانصياع لا رادته في الخليل، فانه يفقد السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية كل سند مستقبلي. وعلى كافة الساحات والمستويات.

لقد اثبتت الوقائع، ان نتنياهو وصل الى حد التلاعب اللا اخلاقي داخلياً للوصول الى تحقيق الاغلبية التي تضمن له اتخاذ قرار الموافقة على بروتوكول الخليل. فالصفقة التي عقدها مع ارييه درعي من اجل ان يصوت وزراء حزبه في الحكومة على البروتوكول اصبحت مكشوفة ومعروفة. وهي صفقة لا تتعلق فقط بتمرير بروتوكول الخليل، وانما بما يتبعها من التزام بالموافقة على تبرئة درعي من التهم المنسوبة اليه. أي انها صفقة للتلاعب بالقضاء والعدالة التي تتبجح اسرائيل بأنها، فيما يتعلق بالاسرئيليين، ناصعة البياض بعيدة عن عالم الرشوة.

من الملاحظ ان نتنياهو في ممارسته لسياسة الادارة بالازمات. انه يضع خطته المتكاملة القابلة للتطوير والتصعيد المتسلسل. فالازمة المركبة المتعلقة بالقدس والاستيطان واعادة الانتشار، بدأت بعد زيارته للاردن مباشرة. ففي اليوم التالي لعودته اعلن عن الموافقة على بناء المستوطنة على جبل ابو غنيم "انه يريد ان يوحي بأنه ما ابتدأ الا بعد ان اخذ الضوء الاخضر من الاردن" وهو يريد بذلك الايقاع بين السلطة الوطنية والحكومة الاردنية. وحيث انه يدرك مقدماً موقف مصر والرئيس حسني مبارك من سياسة الاستيطان التي يتبعها ومحاولات تهويد القدس، فقد قرر قبل سفره الى القاهرة ان يلقي بقنبلة جديدة تخلق ازمة جديدة تلقي بعض ظلال على ما سبقها. فكان الاعلان عن اغلاق اربع مؤسسات فلسطينية في القدس. وفي الوقت الذي كان فيه الاخ ابو عمار يلتقي مع الرئيس كلينتون في محاولة لانقاذ عملية السلام من الانهيار بسبب الاستيطان الزاحف في القدس وحولها وفي جميع الاراضي الفلسطينية، بما لا يترك مجالاً للتفاوض على شيء للوصول الى حل نهائي. جاءت تعقيدات نتنياهو التي اختتمها بالاعلان عن

اعادة الانتشار من 2 % من مساحة المنطقة (ج) و7 % من المنطقة (ب) التي هي اصلاً قد تمت اعادة الانتشار منها قبل اكثر من عام. والادهى من ذلك انه اقنع الامريكان بأن هذا الانسحاب وهذا التسليم للاراضي الى السلطة الوطنية هو التعبير عن حسن النوايا وبناء الثقة مع السلطة الوطنية، وتجاه عملية السلام.

ولم يكن التصدي والصمود في مواجهة سياسية الاداره بالازمات على المستوى المطلوب. فبعد ان قررت القيادة الفلسطينية تعليق المفاوضات إلى ان يتم تراجع الموقف الاسرائيلي عن الاستيطان في جبل ابو غنيم وعن التمسك بمساحات اعادة الانتشار من جانب واحد، عادت إلى طاولة المفاوضات دون أي انجاز.. ومع غياب أي ضغط امريكي، اصبح نتنياهو يشعر بانه سيد الموقف وانه قادر على تخفيض توقعات الشعب الفلسطيني. لقد اكتشف الطريق المثلى في تدمير عملية السلام التي تقوم على اساس مبدأ الارض مقابل السلام. فاعلن موقفه الواضح بان الارض كل الارض هي لاسرائيل وان الفلسطينيين يعيشون على هذه الارض. وان من حق الاسرائيلي اقامة المستوطنات في كل مكان.

الهوامش

1. صخر ابو نزار المجازفة التاريخية واطواق السلام الوطنية منشورات مكتب الشؤون الفكرية والدراسات - فتح، الطبعة الثانية ايار 1998 ص 6-7.
2. المصدر السابق ص7.
3. الاتفاقية الانتقالية مادة 31 بند 6.
4. الاتفاقية الانتقالية مادة 31 بند 7.
5. المصدر السابق الديباجة ص5
6. نفس المصدر ص 5-6.
7. مجلة ديرشبيجل الالمانية عدد اذار 1995.
8. شمعون بيريز - معركة السلام. ذكره محمد تاج الدين الحسيني في كتاب "وماذا لو احفقت عملية السلام بالشرق الاوسط" ص193.
9. مكان بين الامم ص/36.
10. محمد تاج الدين الحسيني وماذا لو اخفقت عملية السلام مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية 1996 ص 196.
11. المصدر السابق ص 197.
12. ريتشارد هاس، لا معهادات جديدة. السياسة الخارجية، اكتوبر 1996 ص 55.
13. نشرة فتح رأينا. العدد التاسع عشر السنة الثالثة والثلاثون تشرين اول النصف الاول 1997
14. المصدر السابق.